مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N: 27 – vol 1 / ISSN:2958-8537

العدد السابع والعشرون (27) –المجلد الأول
تاريخ 30 – 10 – 2024
(ص41 لـ ص51)

حماية البيئة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء القانون السعودي والقوانين الدولية.

Environmental Protection and Sustainable Development: A Comparative Analytical Study in Light of Saudi Law and International Laws.

إسراء سعد حسن القرني

Israa Saad Hassan AL-Qarni

طالبة بكالوريوس في كلية الحقوق جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية

Bachelor's degree law student in college King Abdulaziz University

EsraaAlqa14@gmail.com

الملخص:

من أهم المحاور الأساسية التي اهتم بها المجتمع الدولي بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، لكونه يكرس أحد الحقوق الأساسية للإنسان ألا وهو حق العيش في بيئة سليمة، وتزداد أهميتها: خاصة في ظل تنامي الأخطار الناجمة عن التلوث.

بناءً على ذلك ينطلق بحثنا هذا من إشكالية مفادها التساؤل عن: هل حظيت البيئة في إطار التنمية المستدامة بالحماية الكافية في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي؟

أولى البحث عنايته بتسليط الضوء على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن منطلقًا لها؛ إذ تسعى إلى دراسة أوجه التقارب بين القوانين الدولية والقانون السعودي المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما تستعين بالمنهج التحليلي؛ للكشف عن موضوع الاتفاقيات والمنظمات، وتحليل النصوص القانونية الدولية والسعودية التي نصت على حماية البيئة، كما تستقي الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه البيئة في حياة الإنسان، والدور الذي تلعبه الدول من جهة أخرى، ولما كانت البيئة باعتبارها الوسط الذي يعيش الإنسان فيه كان لزامًا الحرص على المبادئ العامة لقانون حماية البيئة، ونجد ذلك في اهتمام الدول المتزايد بمجال البيئة، وتعدد القطاعات والقوانين الذي تنظمه، مما يجعل من مهمة البحث النظر في تقارب القوانين من خلال إعطاء نظرة شاملة عن القوانين الدولية والقانون السعودي المتعلقة بحماية البيئة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ما يلي:

1-اهتمام المملكة العربية السعودية بموضوع حماية البيئة، بحيث كرست جهودها لوضع أنظمة بيئية تتماشى مع مضمون الاتفاقيات الدولية.

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، تتمثل أهم توصيات الباحثة فيما يلي:

1-تكثيف عمليات التوعية والإحساس بخطورة المساس بالبيئة وذلك من خلال غرس الإحساس بأهمية حماية البيئة من التلوث ضمن المناهج التعليمية في مختلف المراحل.

2-إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول القوانين البيئية لإثراء المكتبات بالأفكار العلمية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، التنمية المستدامة، القوانين الدولية، القانون السعودي، التوعية البيئية

Abstract:

This research examines environmental protection within the sustainable development framework by comparing international laws with Saudi law to evaluate the adequacy of legal protection for the environment. The study focuses on the alignment between these laws and their role in safeguarding the human right to live in a healthy environment, with specific emphasis on Saudi Arabia's efforts. A comparative and analytical approach was adopted to explore relevant agreements and organizations and to analyze international and Saudi legal texts related to environmental protection. The findings reveal that Saudi Arabia has placed significant emphasis on environmental protection, adopting environmental systems in line with international agreements. Recommendations include enhancing environmental awareness in educational curricula and conducting further studies to enrich legal literature.

Keywords: Environmental Protection, Sustainable Development, International Laws, Saudi Law, Environmental Awareness

المقدمة:

البيئة هي كل ما يحيط الإنســـان من حيوان ونبات، ولأن القانون ظاهرة اجتماعية وليدة واقع الحياة الاجتماعية فهو بالضرورة يتأثر بالبيئة التي ينشأ من خلالها، ويتعامل معها وهو يحاول تنظيم أنشطة الأفراد في علاقتهم للبيئة سواء كانت أنشــطة إيجابية تتعلق بالاســتفادة من البيئة وما تقدمه من موارد طبيعية، أو أنشــطة ســلبية تتعلق بالعدوان على البيئة وبتدمير مواردها والإخلال بالتوازن. ولقد تطورت حقوق الإنســـان من الإعلان عن الحقوق الفردية إلى الإعلان عن الحقوق المشـتركة، ويتمثل الحق في التنمية والحق في العيش ببيئة نظيفة من الحقوق المشـتركة، ولذلك جاء القانون الدولي الإنســـاني كدرع حامي للبيئة من خلال قواعد واتفاقيات تهدف إلى الحفاظ على البيئة والحد من الأخطار الناجمة عن التلوث، و لأن البيئة تشكل محور اهتمام المجتمع الدولي والدول على حد سواء، فقد كانت المملكة العربية السعودية من

إحدى الدول التي حظت البيئة فيها بإطار قانوني هام، غايته الحفاظ على المكونات البيئية، نظرا لمكانتها في حياة الأفراد، يستند هذا النظام على قواعد دستورية من خلال ما ورد في النظام الأساسي للحكم، مرسخًا بذلك أهميتها ضمن باقي الحقوق المكفولة، ثم ما جاءت به الأنظمة البيئية بمختلف أنواعها.

توطئة:

1-مفهوم التنمية المستدامة:

توفير احتياجات الأجيال الراهنة دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها.

2-مفهوم البيئة في إطار التنمية المستدامة:

كل ما يحيط البشر من كائنات وأحياء طبيعية لها تأثير في حياة البشر وتشكل نمط حياتهم ومستقبلهم وتتأثر وتؤثر في حياتهم اليومية، ويقع على الجميع التزام بحمايتها والحفاظ عليها من الفناء والتلوث.

3-المفهوم القانوني للبيئة:

عرف برنامج الأمم المتحدة البيئة بأنها: مجموع الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إتباع الحاجات الإنسانية، وتعبر البيئة في مفهومها أنها نظام قائم بذاته[1].

كما عرف المنظم السعودي مصطلح البيئة في المادة الأولى من نظام البيئة السعودي بأنها: كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد وأشكال مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينها[2].

مشكلة البحث:

ينبثق الاهتمام العالي بالبيئة وحمايتها من التدهور من اهتمام الدول في المجتمع الدولي؛ إذ أصبح يتعين وضع الآليات القانونية الكفيلة بالبيئة لضمان حمايتها من جميع الأنشطة السلبية التي تسعى إلى الإضرار بها، وفي ضوء ذلك فقد أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا ينصب في وضع أنظمة في مجال حماية البيئة.

بناء على ذلك ينطلق بحثنا هذا من إشكالية مفادها التساؤل عن: هل حظيت البيئة في إطار التنمية المستدامة بالحماية الكافية في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي؟

وينبثق من التساؤل الرئيس العديد من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- ما مدى اهتمام القواعد القانونية الدولية بحماية البيئة؟
- ما هو دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة؟
- ما هي أبرز الأنظمة السعودية المتعلقة بحماية البيئة؟
- ما مدى التقارب بين القوانين الدولية والقانون السعودي في مجال حماية البيئة؟

[1] برنامج الأمم المتحدة، مفهوم البيئة والتنمية المستدامة، متاح على https://www.un.org/ar/conferences/environment تاريخ الدخول 2023/3/10.

[2] هيئة الخبراء لمجلس الوزراء، نظام البيئة، (المملكة العربية السعودية: مرسوم ملكي، 1441هـ)، المادة الأولى.

- هل لمركز الرقابة على الالتزام البيئي دور في تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة؟

أهداف البحث:

مناط الدراسة هو: تسليط الضوء على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي، **وينبثق من هذا الهدف الرئيس العديد من الأهداف الفرعية وهي كالآتي:**

- التعرف على القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة.
- توضيح دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة.
- إبراز أهم الأنظمة السعودية المتعلقة بحماية البيئة.
- معرفة مدى التقارب بين القوانين الدولية والقانون السعودي في مجال حماية البيئة.
- تبيان دور مركز الرقابة على الالتزام البيئي في تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

أهمية البحث:

تستقي الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه البيئة في حياة الإنسان، والدور الذي تلعبه الدول من جهة أخرى، ولما كانت البيئة باعتبارها الوسط الذي يعيش الإنسان فيه ويتحتم عليه التفاعل معها، كان لزامًا الحرص على المبادئ العامة لقانون حماية البيئة، وتصحيح الأضرار البيئية والحفاظ عليها، ونجد ذلك في اهتمام الدول المتزايد بمجال البيئة، وتعدد القطاعات والقوانين الذي تنظمه، مما يجعل من مهمة البحث النظر في تقارب القوانين من خلال إعطاء نظرة شاملة عن القوانين الدولية والقانون السعودي المتعلقة بحماية البيئة، بالإضافة إلى دور الدول في الجانب التنظيمي لحماية البيئة.

منهج البحث:

تتخذ الدراسة من **المنهج الوصفي التحليلي** منطلقًا لها؛ إذ تسعى إلى دراسة المسؤولية التقصيرية للأضرار

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على القوانين الدولية والنظام السعودي.

الحدود الزمانية: أُجريت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول لعام 1445هـ/2023م.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، وتوطئة، ومبحث يتفرع منه ثلاثة مطالب، وذُيل البحث بخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع كما يلي:

المبحث الأول: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين القوانين الدولية والقانون السعودي.

المطلب الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة.

المطلب الثاني: الحماية النظامية للبيئة في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول: الأنظمة السعودية المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الثاني: دور مركز الرقابة على الالتزام البيئي في تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

المطلب الثالث: حماية البيئة في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي.

مصطلحات البحث:

البيئة: "كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية"[3].

التنمية المستدامة:" مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا"[4].

القوانين الدولية:" أنهُ مجموعة من القواعد العرفية والمعاهدات التي تعتبرها الدول قانونًا ملزمًا في علاقاتهم مع بعضهم البعض"[5].

القانون السعودي: "مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأشخاص والتي تضمن الدولة السعودية تطبيقها سواء كانت مستمدة من الشريعة الإسلامية أو أنظمة الدولة أو العرف"[6].

الدراسات السابقة:

1-دراسة الدكتور أحمد محمود جمال (2009): والتي هدفت إلى التعرف على علاج مشكلة التلوث البحري على جميع الأصعدة الوطنية منها والدولية، حيث تضمنت الرسالة في البداية عن مفهوم البيئة عموما والتلوث البحري خصوصا ثم انتقل إلى التشريعات الوطنية المتحدثة عنه ومن ثم الدولية، إلى أن تطرق في ختام الرسالة إلى المسؤولية المترتبة عن تلويث البيئة البحرية[7].

[3] المركز الوطني للأرصاد، التعريف بالبيئة، (المملكة العربية السعودية، 1444هـ).

[4] وزارة البيئة والمياه والزراعة، التنمية المستدامة، (المملكة العربية السعودية، 1440هـ).

[5] محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي، العدد11، (2005م)؛ ص1.

[6] أحمد الغامدي (2022م)، بحث عن التعريف بالقانون، متاح على https://saudi-lawyers.net/ تاريخ الدخول 2023/3/10م.

[7] أحمد محمود جمال، الحماية القانونية للبيئة من التلوث: رسالة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة تلمسان، الجزائر(2009م)، 11.

2-دراسة علواني مبارك (2016): والتي هدفت إلى التعرف على المسؤولية الدولية عن حماية البيئة حيث تطرقت إلى دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، ومن ثم القوانين الدولية المحلية التي تناولت اتفاقيات حماية البيئة، وتوضيح كلا من المسؤولية المدنية والجزائية في حماية البيئة، وفي الختام تطرقت إلى طرق حل النزاعات الدولية[8].

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت دراسة الباحث أحمد جمال مع الدراسة الحالية في تناولها للتشريعات الدولية في مجال حماية البيئة، كما اتفقت دراسة الباحث علواني مبارك مع الدراسة الحالية في ذكرها دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة وقوانين البيئة على الصعيد الدولي، بينما امتازت الدراسة الحالية في تناولها لكل من القوانين الدولية والقانون السعودي المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والمقاربة بينهما.

المبحث الأول: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين القوانين الدولية والقانون السعودي.

المطلب الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تشكل البيئة قيمة من القيم التي يسعى القانون لحمايتها من خلال التصدي إلى أي نشاط سلبي يمس بأحد عناصرها، ومن ثمة فإنه لا غنى من الكشف عن هوية البيئة من جميع النواحي، فتدخل القانون لحماية البيئة حيث وضعت قواعد قانونية على المستوى الدولي والوطني لحماية البيئة ممن جميع الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها.

الفرع الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

إن القوانين البيئية في مجملها تعد من القوانين التي تعتمد بالدرجة الأولى على القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تضعها الدول من خلال هيئات دولية او هيئات إقليمية متخصصة. وعلى الرغم من حداثة القانون الدولي للبيئة كقانون مستقل فإن الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة كثيرة، وسوف نتطرق عليها على سبيل المثال وليس الحصر:

لقد تم إبرام 70 اتفاقية متعددة الأطراف خاصة بالبيئة البرية على المستوى الدولي والإقليمي، تم فيها تداول المشاكل التي تهدد استقرار النظام البيئي إلى جانب التخطيط وإعداد السياسات لمواجهتها، ومن بين أهم الاتفاقيات:

1-الميثاق العالمي للطبيعة 1982م،

2-اتفاقية التنوع البيولوجي 1992م،

3-اتفاقية مكافحة التصحر 1994م.

كما أيضًا قد تم اعتماد سياسات بيئية في الكثير من الاتفاقيات الخاصة بالمجال لبحري تركزت معظمها حول التلوث البحري، والتعويض عن الأضرار والإجراءات الوقائية لمنع حدوث الضرر في البحار.

ومن هذه الاتفاقيات:

1-الاتفاقية الدولية لمنع التلويث البحري الذي تتسبب فيه السفن1973م،

2-اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث 1976م،

3-اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م.

[8] علواني مبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة: رسالة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، الجزائر(2016م)،14.

ولقد ساهمت العديد من الاتفاقيات الدولية من خلال المبادئ والتوصيات الصادرة عنها في حماية المناخ وتآكل طبقة الأوزون ومن أبرز الاتفاقيات التي كان لها دور فعال في مجال البيئة الجوية نذكر ما يلي:

1-اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985م،

2-اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن المناخ 1992م،

3-اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015م[9].

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة.

أدَّت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بوصفها منظمات دولية متخصصة دورا كبيرا في السعي من أجل إيجاد آليات دولية للحفاظ على البيئة وحمايتها، ومن أبرز هذه المنظَّمات:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. (FAO):

من ضمن اهتمامات هذه المنظَّمة حماية البيئة، وهذا من خلال رفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم، والعمل على زيادة الانتاج الزراعي والحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية، وذلك بالحرص على احترام المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة بقايا المبيدات الزراعية، أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها. وانطلاقا من هذا قرر مجلس المنظمة في سنة 1982 بأن الأنشطة التي تقوم بها للمحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الطبيعية للزراعة، والغابات والأسماك ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية، لذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة، منها التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة والمؤسسات، وينحصر دور هذه المنظمة في إطار تطوير القانون الدولي للبيئة، في أربع مجالات هي جمع ونشر المعلومات التشريعية، الدراسات القانونية بشأن المجالات الخطرة للغذاء والزراعة والبيئة، تقديم المساعدات الغنية للدول الأعضاء، وأخيراً فقد قامت المنظمة بإعداد الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالبيئة، مثل اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة 1976، إلى جانب العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالأسماك وحماية الزراعة ومحاربة الفقر.

دور المنظمة العالمية للصحة في حماية البيئة:

تعتبر منظمة الصحة العالمية وكالة حكومية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بموجب اتفاق التعاون والتنسيق المقرر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة للصحة وفقاً للشروط الواردة في المادتين 57 و63 من ميثاق الأمم المتحدة، وتتمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية التي تخول لها الحق في الدخول مع الأشخاص الدولية الأخرى في اتفاقيات تعاون.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 29 يونيو عام 1957 في فيينا، استجابة للمخاوف والتوقعات الناجمة عن اكتشاف الطاقة النووية، والجدل في توجيه هذه التكنولوجيا للاستخدام كسلاح بدلاً من اعتبارها أداة مفيدة وعملية،

[9] د. مرزوقي وسيلة، مقالة عن القانون الدولي للبيئة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 74، (2021/2020) 40-55.

ومن أمثلة استخدام هذه الطاقة بصورة عدائية، القنبلة النووية الأمريكية ضد اليابان في أغسطس 1945 وكذا التجارب النووية الفرنسية في جنوب الجزائر وقاع المحيط الهادي، والتي خلفت أثار مدمرة للبيئة لا تزال تبعاتها غير محصورة، وتهتم هذه الوكالة بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، ووضع مستويات ومعايير دولية للحماية من الإشعاع، حيث تنص المادة الثالثة من نظامها الأساسي في فقرتها السادسة على وضع الموافقة على مستويات الأمان لحماية الصحة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات[10].

المطلب الثاني: الحماية النظامية للبيئة في المملكة العربية السعودية.

أولت المملكة العربية السُّعُودية اهتماماً كبيراً بالمحافظة على البيئة وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث، وفي سبيل تحقيق ذلك أصدرت الدولة عدداً من الأنظمة التي أناطت مسؤولية تنفيذها بعدد من الوزارات والأجهزة؛ إدراكاً من الحكومة الرشيدة بالمملكة العربية السُّعُودية التي قدمت كل الدعم للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، لتحقق نقلة نوعية في مجال حماية البيئة وصون مواردها، وذلك باعتماد موضوع البيئة وحمايتها ضمن النظام الأساسي للحكم، للمادة (32) منه، التي تنص على التزام الدولة بالمحافظة على البيئة وحمايتها، ويرجع ذلك لرؤية المملكة العربية السُّعُودية أن حماية البيئة والحد من تأثيرات الظواهر الجوية التزام ومطلب تشريعي واجتماعي واقتصادي وأخلاقي، وهي جزء لا يتجزأ من التنمية والتخطيط السليم.

الفرع الأول: الأنظمة السعودية المتعلقة بحماية البيئة.

قد وضعت التشريعات الإدارية لحماية البيئة بقصد الاهتمام بالقضايا التي تؤثر على البيئة. ومع أن التشريعات وضعت لمجموعة متنوعة من الأسباب، فإن اهم المبادئ التي ترتكز عليها تشريعات حماية البيئة في المملكة العربية السعودية هي:

النظام العام للبيئة: النظام العام للبيئة أشار إلى الأنظمة واللوائح التي تصدر من قبل الدولة وأجهزتها الإدارية، وحدد ايضاً الصلاحيات والاجراءات التي يجب على الوزارات والأجهزة الادارية اتخاذها فيما يتعلق بحماية البيئة والمحافظة عليها، كما تضمن على صلاحيات التفتيش والغرامات والعقوبات المفروضة على مخالفة النظام، وعلى الرغم من ذلك تعتبر الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة هي الجهة الرئيسية المختصة بتطبيق احكام النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية، يسمح النظام العام للبيئة الأجهزة الإدارية الأخرى من إعداد الخطط والسياسات المتعلقة بالبيئة، مثل تمكين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة من إعداد التنظيمات البيئة المرتبطة بها. ويغطي النظام مجموعة من القضايا البيئية مثل السيطرة على التلوث ومنع التدهور البيئي، والترشيد في استخدام الموارد الطبيعية، وتلوث الهواء، وحماية المياه، والمحافظة على الموارد الإحيائية من الحيوانات والنباتات المحلية ذات القيمة الاقتصادية وتحسينها، ومنع الضوضاء.

الأنظمة الأخرى واللوائح التنفيذية الخاصة بالبيئة: بالإضافة إلى النظام العام للبيئة، هنالك أنظمة أخرى ولوائح تدير الموضوعات التنظيمية الأكثر تخصصاً، وفي الغالب يكون هناك جهات أخرى مختصة بتطبيق احكامها ولديهم الصلاحيات لإصدار اللوائح التي تخصها ومتعلقة بالبيئية، وتنفيذ النظام من خلال فرض الغرامات والإجراءات القانونية ومن امثلة تلك الأنظمة واللوائح ما يلي:

[10] أحمد فاروق، (2020م)، القانون الدولي البيئي، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6106، تاريخ الدخول 10/9/2023م.

1- نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/66) في 1415/10/19 هـ.
2- نظام المراعي والغابات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/55) في 1425/10/29 هـ.
3- نظام صيد الحيوانات والطيور البرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/08) في 1420/04/16 هـ.
4- نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/06) في 1421/02/13هـ.
5- نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/09) في 1408/03/27 هـ.
6- اللائحة التنفيذية لنظام تجارة الاسمدة ومحسنات التربة الزراعية
7- اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة [11].

الفرع الثاني: دور مركز الرقابة على الالتزام البيئي في تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

يهتم المركز بالمحافظة على البيئة وصون مواردها والحفاظ عليها بشكل كبير من التلف أو التدهور وذلك من خلال تقديم خدمات مميزة عالية الجودة تساهم في زيادة ورفع مستوى الالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية، كما يهدف المركز الوطني إلى تفعيل وتنفيذ الرقابة على الجهات غير الحكومية والجهات الحكومية والأفراد والمشاريع في المملكة العربية السعودية مباشرة وذلك لضمان الالتزام بالمعايير واللوائح والأنظمة والاشتراطات البيئية المعتمدة، وذلك من خلال المهام الاتية:

- وضع مشروعات ومبادرات وبرامج للرقابة على الالتزام البيئي ومتابعة تنفيذها.
- وضع خطط تَنفيذية للعمل ومن ثم متابعة تنفيذها بشكل جيد.
- اقتراح المعايير والمقاييس والاشـــتراطات والضـــوابط البيئية وفيما يتعلق باختصـــاصـــه ومن ثم رفعا للوزارة لكي يتم اعتمادها.
- رصد ومتابعة جودة الأوساط البيئية ومراقبة مستويات ومصادر التلوث وتقويمها.
- إصدار التصاريح والتراخيص البيئية التي تتعلق باختصاصاته.
- إقرار الشروط والضوابط والقواعد المتعلقة بالتصاريح والتراخيص التي يصدرها ثم تحديد المقابل المالي لها وتحصيله
- إعداد خطط التَأهب وقيادة الاستجابة لحالات الطوارئ الخاضعَة لاختصاصاته وتنفيذها أيضاً.
- الحصول من الجهات الغير حكومية والجهات الحكومية والأفراد على البيانات والمعلومات المتعلقة باختصاصاتها.
- تشجيع التمويل والاستثمار في المجالات المتعددة ذات العلاقة باختصاصاته.
- تنفيذ وإقامة البرامج التدريبية النشطة في المجالات الكثيرة ذات الصلة باختصاصاتها.
- اعتماد برامج تدريبيَة مهنية وجهات متخصصة مانحة للشهادات وتكون مختصة بالتدريب في المجالات ذات الصلة والعلاقة باختصاصاته.
- تنظيم نشاطات الإرشاد البيئي.
- إعداد التقارير والدراسات ذات العلاقة باختصاصاته ومن ثم مراجعتها.

[11] أ.د. سماعيل صفاحي، حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية2030م، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد23، (2021م): 1-46، https://jfslt.journals.ekb.eg/article_217914_443b0fdd7ffe8c144d403fd88fe00e48.pdf، تاريخ الدخول 10/9/2023م.

- التعاون مع مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات.
- أي مهمة أخرى تكون ذات علاقة باختصاصاته[12] .

المطلب الثالث: حماية البيئة في ضوء القوانين الدولية والقانون السعودي.

إن القانون البيئي يعتبر الوليد الشـرعي للقانون الدولي إذ يعتبر نتاجًا للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أبرمت في مجال حماية ً البيئة، والتوجيهات التي أصدرتها الأمم المتحدة بضرورة إصدار تشريعات وطنية لحماية البيئة، وكذلك ضرورة الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية من أجل مصلحة الإنسان الحاضر والجيل المستقبل، كما نبه برنامج الأمم المتحدة ضمن وثيقته الشهيرة والتي تعرف بأجندة القرن الحادي والعشرون أن الدول يجب عليها مراجعة وتنقيح تشريعاتها الوطنية في الاتفاقيات الدولية، كما يجب عليها أن تتخذ الخطوات المناسبة التي تكفل ضمان تنفيذ الالتزامات المنصـوص عليها في تلك الاتفاقيات التي قامت بالمصـادقة، أو بالتوقيع عليها، تجدر الإشـارة إلى أن هناك عدد لا يستهان به من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعني بموضوع حماية البيئة، وقد تطور التعاون الدولي في هذا المجال بعد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1822م، وتعتبر المملكة العربية السعودية ملتزمة بمجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بالبيئة والتي ابرمت تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وكذلك الاتفاقية المبرمة على صـعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والاتفاقيات المبرمة بصـدد حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن، والخليج العربي. وفي ذات السياق نجد أن المملكة تشهد تطورا هائلًا في المجال التشريعي والدليل على ذلك اصـدارها للعديد من الأنظمة البيئية ولوائحها التنفيذية وتحديثها، حيث ورد في نظام البيئة لعام 1441هـ الحالي النافذ على أن تطبيق أحكامه لا يعني الإخلال بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية التي ارتبطت بها المملكة العربية السعودية، ما يؤكد لنا أن التشريعات البيئية للمملكة العربية السعودية مواءمة ومتقاربة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصـلة بحماية البيئة، كما أن المملكة العربية السـعودية تعد طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة وذلك اعتمادًا على الفهم الذي ينبني على ضـرورة تكاتف جميع دول العالم للتصـدي لمشكلات البيئة، والجدير بالذكر أن الاتفاقيات البيئية الدولية تعتبر من مصادر التشريع في المملكة العربية السعودية إذا تم اعتمادها بموجب مرسـوم ملكي، ومن الاتفاقيات الدولية التي صـادقت عليها المملكة وتعتبر جزء من تشـريعها الداخلي: 1-مؤتمر الأمم المتحدة مؤتمر ستوكهولم: عقد هذا المؤتمر بتنظيم من الأمم المتحدة في مدينة استكهولم بالسويد في الفترة من 5 إلي 13يونيو عام 1822 بعد أن أدركت الأمم المتحدة الأخطار التي تتعرض لها البيئة الإنسـانية عموما والمحيطات من التلوث، والأسباب وراء تلك الظاهرة، وخاصة الكوارث الطبيعية وتسرب المواد البترولية، وأشاد بعض الوفود بالجهود التي بذلت في مجال مكافحة تلك الظاهرة، في حين أثار البعض مسـألة وجوب مواجهة بعض المشاكل الخاصة بالبحار الميتة، والتي لا يمكن أن تجد سبيلها إلى الحل إلا من خلال تعاون إقليمي بين الدول المعنية بها، وأسـفر المؤتمر عن إعلان المبادئ الذي أصـدره المؤتمر والذي يقوم على دعوة الدول إلى اتخاذ الخطوات الممكنة لمكافحة تلوث البحار بالمواد التي من شأنها المساس بصحة الإنسان أو الموارد الحية والحياة البحرية.

[12] المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، نبذة عن المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، (المملكة العربية السعودية، 2020م)، 1-10.

2 –مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو: عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية في عام 1882 تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر يهتم بحماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والمحافظة على البيئة.

3–اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجديد سنة 1982: هي اتفاقية دولية نتجت عن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار بجاميكا، والتي تحدد مسئوليات الدول في استخدامها لمحيطات العالم، ووضعت مبادئ توجيهية للأعمال التجارية، والبيئية، وإدارة الموارد الطبيعية البحرية، وهي عبارة عن قانون شـــامل للبحار والمحيطات، ويرســـي مقاييس للتلوث البحري وضـوابطه القانونية، خصـصـت الاتفاقية سـت وأربعين مادة لحماية البيئة البحرية من التلوث والحفاظ عليها من الاستغلال المفرط.

4– اتفاقية الأمم المتحدة الطارئة بشأن تغير المناخ: أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الطارئة بشأن تغير المناخ نتيجة للجهود العالمية المبذولة لمواجهة التأثيرات الســـلبية لظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، وقد فتح باب التوقيع عليها خلال مؤتمر قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1882م، حيث التزمت الأطراف بوضـــع إســـتراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري في قطاعاتها المختلفة، وتهدف الاتفاقية إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، حيث ينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم البيئية في التنميةً أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر[13].

النتائج:

1–أن القانون الدولي أولى الاهتمام بحماية البيئة وذلك من خلال المبادئ الذي تضـــمنها والاتفاقيات والمنظمات التي تضمنت نصوصها حماية البيئة والحفاظ عليها.

2–تُعد القوانين البيئية في مجملها من القوانين التي تعتمد بالدرجة الأولى على القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

3–حرصت المملكة العربية السُّعُودية على تنمية البيئة وحمايتها من عوامل التلوث وفي سبيل تحقيق ذلك أصدرت الدولة عدداً من الأنظمة التي أناطت مسؤولية تنفيذها بعدد من الوزارات والأجهزة.

4–اهتمام المملكة العربية السعودية بموضوع حماية البيئة، بحيث كرست جهودها لوضع أنظمة بيئية تتماشى مع مضمون الاتفاقيات الدولية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، تتمثل أهم توصيات الباحثة فيما يلي:

1–تكثيف عمليات التوعية بخطورة المســـاس بالبيئة وذلك من خلال غرس الإحســـاس بأهمية حماية البيئة من التلوث ضمن المناهج التعليمية في مختلف المراحل.

2–إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول القوانين البيئية لإثراء المكتبات بالأفكار العلمية والقانونية.

[13] صفاحي، مرجع سابق، 55.

قائمة المراجع والمصادر:

1- برنامج الأمم المتحدة، مفهوم البيئة والتنمية المستدامة، متاح على https://www.un.org/ar/conferences/environment تاريخ الدخول2023/3/10.

2- هيئة الخبراء لمجلس الوزراء، نظام البيئة، (المملكة العربية السعودية: مرسوم ملكي، 1441هـ)، المادة الأولى.

3- المركز الوطني للأرصاد، التعريف بالبيئة، (المملكة العربية السعودية، 1444هـ).

4- وزارة البيئة والمياه والزراعة، التنمية المستدامة، (المملكة العربية السعودية، 1440هـ).

5- محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي، العدد11، (2005م)؛ ص1.

6- أحمد الغامدي (2022م)، بحث عن التعريف بالقانون، متاح على https://saudi-lawyers.net/ تاريخ الدخول 2023/3/10م.

7- أحمد محمود جمال، الحماية القانونية للبيئة من التلوث: رسالة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة تلمسان، الجزائر(2009م)، 11.

8- علواني مبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة: رسالة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، الجزائر(2016م)،14.

9- مرزوقي وسيلة، مقالة عن القانون الدولي للبيئة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 74، (2021/2020)، 40-55.

10- أحمد فاروق، (2020م)، القانون الدولي البيئي، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6106، تاريخ الدخول 10/9/2023م.

11-أ.د. سماعيل صفاحي، حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية2030م، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد23، (2021م): 1-46، https://jfslt.journals.ekb.eg/article_217914_443b0fdd7ffe8c144d403fd88fe00e48.pdf، تاريخ الدخول 10/9/2023م.

12-المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، نبذة عن المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، (المملكة العربية السعودية، 2020م)، 1-10.